لتتجاوز إجمالي الودائع لدى القطاع 45 مليار دينار.. وتشكل 62٪ من موجودات البنوك

«بيتك»: البنوك الكويتية جذبت 740 مليون دينار ودائع في يونيو

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، إن الحكومة استكملت بعض الإجراءات الاحترازية والخطط التحفيزية خلال يونيو للحد من آثار فيروس كوفيد 19 وتحجيم انتشاره على نطاق واسع، وبدأت في هذا الشهر ثاني مرحلة من خطة الخمس مراحل المتدرجة في شدتها لعودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، وقد أبقت فيه على إغلاق بعض المناطق السكنية التي تقرر إغلاقها في مايو، وبالتالي مازالت الأنشطة الاقتصادية غير الحيوية مغلقة خلال الشهر.

وواصلت الحكومة وبنك الكويت المركزي العديد من المبادرات التي تصب في تعزيز السيولة لدى المصارف، والحفاظ على سلامة قطاع الشركات وحمايته بإجراءات احترازية وخطوات تحوطية منها استمرار إغلاق الجهات الحكومية ومعظم شركات القطاع الخاص في الوقت الذي ضمنت فيه استمرار صرف الرواتب الحكومية.

وقد عززت السياسة النقدية التي فرضها «المركزي» تنشيط مؤشرات الودائع والحفاظ على نموها، حيث ارتفع إجمالي الودائع في يونيو وفق بيانات البنك المركزي على أساس سنوي بنسبة 2,3٪، لتتخطى أرصدة الودائع في البنوك المحلية للمرة الاولى حاجز 45 مليار دينار، في الوقت الذي ارتفع فيه النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 3,8٪ على أساس سنوي حين بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية 39,3 مليار دينار، وجذبت البنوك الكويتية ودائع تقدر بنحو 740 مليون دينار خلال يونيو بعد خصم مسحوبات ودائع القطاع الخاص بالعملة الاجنبية التي بلغت 93,7 مليون دينار وحوالي 346,6 مليون دينار مسحوبات من ودائع القطاع الحكومي.

وقد بلغت قيمة النمو السنوي لإجمالي الودائع حوالي 997 مليون دينار، نتيجة ارتفاع ودائع القطاع الحكومي بنسبة 5,3٪ (أي 363 مليون دينار)، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنحو 1,7٪ (أي 634 مليون دينار) في ظل محدودية فرص الاستثمار خلال فترة التوقف.

وعند المقارنة على أساس شهري في يونيو 2020، ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 0,7٪ أي 299,6 مليون دينار، مع ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,7٪ أي نحو 646 مليون دينار، في حين انخفضت الودائع الحكومية بنسبة 4,5٪ أي 346,6 مليون دينار مقتربة من 7,3 مليارات دينار في يونيو 2020. في الوقت الذي تحسن الائتمان الممنوح على أساس شهري مرتفعا بشكل طفيف أي بنسبة 0,2٪ بحوالي 73 مليون دينار فقط.

هيكل الودائع

تحسنت حصة الودائع للقطاع الخاص حين مثلت 83,8٪ من إجمالي الودائع بنهاية يونيو مقارنة بحصة شكلت 83٪ في الشهر السابق، ومقارنة بحصة مثلت 84٪ في يونيو 2019، بينما انخفضت حصة ودائع القطاع الحكومي في يونيو 2020 إلى 16,2٪ من إجمالي الودائع مقارنة مع 17٪ في الشهر السابق له، أي أعلى من حصتها في يونيو من العام الماضي التي شكلت 15,7٪ من الودائع المدفوعة في الوقت الذي تسجل ودائع القطاع الخاص زيادة أقل على أساس سنوي. ويشكل إجمالي الودائع 62,1٪ من موجودات البنوك الكويتية محليا أي تحسنت قليلا على أساس شهري، وارتفعت عن أدنى مستوى شهدته خلال عشر سنوات حين مثلت 59,7٪ في فبراير ومارس من العام الحالي.

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنهاية يونيو على أساس سنوي بنسبة 1,7٪ بعدما شهدت تراجعا سنويا متتاليا منذ منتصف 2019، أي مرتفعة بنحو 634 مليون دينار متجاوزة حاجزا غير مسبوق حين تجاوزت 37,7 مليار دينار كويتي، في حين ارتفع حجمها بنسبة 1,7٪ عند المقارنة على أساس شهري.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93,7٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة قليلا عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص في ذات الشهر من 2019، فيما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية أي حوالي 6,3٪ من ودائع القطاع الخاص في يونيو 2020.

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد تراجعت حصتها إلى 53,7٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 58,3٪ بنهاية يونيو 2019، بينما تحسنت حصة الودائع تحت الطلب إلى 29,2٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 26,3٪، وارتفعت حصة ودائع الادخار إلى 17,1٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 15,3٪ في يونيو 2020.

ودائع الحكومة

بلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية مقتربة من 7,3 مليارات دينار بنهاية يونيو مرتفعة على أساس سنوي بنسبة 5,3٪، في حين تعد أدنى على أساس شهري منخفضة بحدود طفيفة قدرها 4,2٪ عن مايو 2020.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة 95,7٪ من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في يونيو 2020 منخفضة بشكل طفيف على أساس سنوي في حين تعد أعلى مقارنة حصة شكلت 95,4٪ في مايو 2020، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 4,3٪ مقابل 4٪ في يونيو من 2019.

الودائع تحت الطلب تسجل أكبر زيادة في 5 سنوات

قال تقرير «بيتك» إن الودائع تحت الطلب اقتربت من نحو 10,3 مليارات دينار في يونيو 2020 بنسبة زيادة هي الأعلى منذ 2015 سجلت 13,2٪ على أساس سنوي أي حوالي 1,2 مليار دينار، فيما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 14,1٪ وهي الأعلى منذ عام 2012 متخطية في يونيو حاجزا غير مسبوق بلغ 6 مليارات دينار أي بارتفاع يصل إلى 746 مليون دينار على أساس سنوي، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى حوالي 19 مليار دينار بنسبة 5,9٪ أي حوالي 1,2 مليار دينار على أساس سنوي. وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة 2,2٪ أي حوالي 766 مليون دينار على أساس سنوي وبلغ حجمها مع نهاية يونيو نحو 35,3 مليار دينار. على الجانب الآخر، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة مما يعادل نحو 2,4 مليار دينار في نهاية يونيو بنسبة زيادة 5,2٪ على أساس سنوي، وذلك قد يكون بسبب تراجع الجنية الإسترليني بنسبة 1,0٪ مقابل الدينار الكويتي في نهاية يونيو على أساس سنوي، في حين تحسن اليورو بنحو 0,2٪ مقابل الدينار الكويتي لنفس الفترة، والدولار الأميركي بحدود 1,5٪ على أساس سنوي.

ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في يونيو 2020 على أساس شهري بنسبة 0,3٪، وودائع الادخار بنسبة 2,3٪ على أساس شهري، فيما ارتفعت الودائع لأجل بنسبة 3,1٪ وهو أول نمو شهري منذ بداية العام الحالي 2020 والأعلى خلال عام مضى

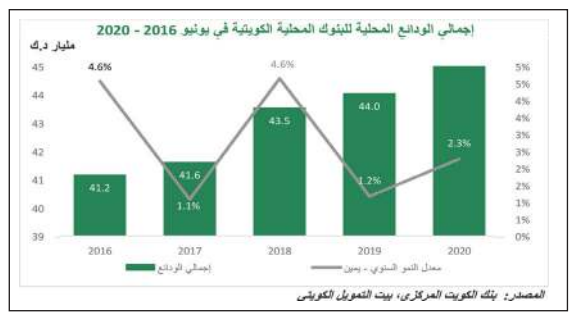

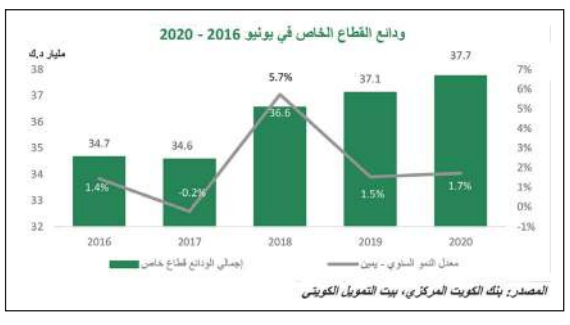

خلال النصف الأول.. و46,3٪ انخفاض أرباح الشركات الخليجية إلى 41,9 مليار دولار

«كامكو إنفست»: تراجع أرباح الشركات الكويتية إلى 700 مليون دولار

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست ان الأرباح التي سجلتها الشركات المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي أظهرت التأثير الحقيقي لعمليات الإغلاق لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19 خلال الربع الثاني من العام 2020، الأمر الذي أثر سلبا على كافة الأنشطة الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي، حيث أعلنت حوالي 76٪ من الشركات الخليجية المدرجة عن أرباح الربع الثاني من 2020 حتى وقت إعداد التقرير، من ضمنها 55٪ أو ما يعادل 275 شركة سجلت تراجعا في الأرباح على أساس سنوي. كما اكتفت معظم الشركات المدرجة في بورصة البحرين بالإعلان عن نتائج النصف الأول من 2020 فقط ولم توفر تفاصيل كل ربع على حدة.

وأضاف التقرير ان اجمالي الأرباح التي سجلتها الشركات المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي انخفضت بنسبة 60,7٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من 2020، حيث بلغ 15,7 مليار دولار مقابل 39,9 مليار دولار في الربع الثاني من 2019. أما من حيث الأداء على أساس ربع سنوي، فتراجعت الأرباح بنسبة 38,8٪ في هذا الربع.

وجاء هذا التراجع على نطاق واسع، حيث سجلت كافة البورصات الخليجية تراجع أرباح الشركات المدرجة على أساس سنوي خلال الربع الثاني من 2020.

وجاءت الشركات السعودية في الصدارة من حيث تسجيل أعلى معدل انخفاض للأرباح من حيث القيمة المطلقة بتراجع الأرباح المسجلة بواقع 20,4 مليار دولار أو ما نسبته 68,3٪ من قيمتها على أساس سنوي لتصل إلى 9,5 مليارات دولار خلال الربع الثاني من 2020. وتبعتها الشركات المدرجة في بورصتي دبي والكويت بتراجع أرباحها 1,41 مليار دولار و1,37 مليار دولار بما يمثل انخفاضا 50,6٪ و89,5٪ على التوالي.

في المقابل، سجلت الشركات المدرجة في سوق أبوظبي المالي أقل معدل تراجع في الأرباح على أساس سنوي خلال تلك الفترة المالية، حيث انخفضت ارباحها 12,7٪ فقط.

وذكر تقرير «كامكو إنفست» ان أسهم قطاع الطاقة جاءت مجددا في صدارة الشركات التي شهدت تراجعا في الأرباح على أساس سنوي، حيث تراجعت أرباحها بقيمة 18,2 مليار دولار أي مسجلة تراجع 73,1٪ على أساس سنوي في أرباحها التي بلغت 6,7 مليارات دولار خلال الربع الثاني من 2020.

واضاف التقرير ان أسهم قطاع البنوك جاءت في المرتبة الثانية بتراجع 2,99 مليار دولار أو ما نسبته 32,9٪ لتصل بذلك أرباح القطاع إلى 6,1 مليارات دولار، بينما سجلت أسهم قطاع المواد الأساسية خسائر إجمالية قدرها 719,6 مليون دولار خلال الربع الثاني من 2020 مقابل تسجيلها أرباحا 1,1 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2019.

ومن حيث أرباح الشركات الخليجية عن النصف الأول من 2020، انخفض إجمالي أرباح الشركات المدرجة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 46,3٪ ليصل إلى 41,9 مليار دولار مقابل 78,1 مليار دولار في النصف الأول من 2019. ووفقا للتقرير، سجلت السعودية أعلى مبلغ انخفاض في الأرباح بتراجع أرباحها 48,7٪ أو ما يعادل 27,8 مليار دولار لتصل إلى 29,3 مليار دولار. وجاءت الكويت في المرتبة الثانية بتراجع بلغت نسبته 77,8٪ أو 2,6 مليار دولار، ليصل بذلك إجمالي أرباح النصف الأول من 2020 إلى 700 مليون دولار، في حين سجلت بورصتا الامارات انخفاضا في الأرباح بنسبة 40٪.

من جهة أخرى، شهدت أرباح الشركات المدرجة في البورصة القطرية أقل معدل تراجع على مستوى البورصات الخليجية والذي بلغت نسبته 19,7٪ أو ما يعادل 1,1 مليار دولار، حيث بلغ إجمالي الأرباح 4,3 مليارات دولار عن النصف الأول من 2020.

الشركات الكويتية

واوضح التقرير ان الشركات المدرجة في بورصة الكويت شهدت أحد أعلى معدلات التراجع على مستوى دول الخليج، حيث انخفض اجمالي صافي الربح عن فترة الربع الثاني من 2020 بنسبة 90٪، فيما بلغت أرباح تلك الفترة المالية 161,5 مليون دولار مقابل 1,54 مليار دولار في الربع الثاني من 2019. وتم تسجيل أعلى معدل انخفاض في الأرباح من حيث القيمة المطلقة على أساس سنوي من قبل قطاعات البنوك، والخدمات المالية، والعقار، والنقل، حيث انخفض صافي أرباح تلك القطاعات بمقدار 1,1 مليار دولار خلال تلك الفترة.

من جهة أخرى، سجلت القطاعات الأصغر حجما مثل الأغذية والمشروبات وأجهزة ومعدات خدمات الرعاية الصحية نموا في الأرباح على أساس سنوي خلال الربع الثاني من 2020 نتيجة للطبيعة غير الدورية للإنفاق ضمن تلك القطاعات.

واضاف التقرير ان صافي ربح قطاع البنوك الكويتي تراجع 88٪ إلى 102 مليون دولار في الربع الثاني من 2020 مقابل 817 مليون دولار في الربع الثاني من 2019 حيث سجلت جميع البنوك انخفاضا في صافي الربح نتيجة ارتفاع المخصصات على خلفية تداعيات تفشي فيروس كوفيد-19.

أما على صعيد قطاع الاتصالات، فقد تراجعت أرباح شركات القطاع 35,4٪ لتصل إلى 150 مليون دولار عن فترة الربع الثاني من 2020 مقابل 232,6 مليون دولار في الربع الثاني من 2019.

وجاء قطاع الخدمات المالية ثانيا بتسجيله خسائر بقيمة 140 مليون دولار في الربع الثاني من 2020، حيث بلغ اجمالي خسائر القطاع ما قيمته 75,9 مليون دولار مقابل أرباح بلغت قيمتها 64,1 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2019. كما كان قطاع العقار من أكثر القطاعات التي ساهمت في التأثير سلبا على ربحية البورصة، حيث سجل القطاع صافي خسائر قدرها 89 مليون دولار في الربع الثاني من 2020 مقارنة بصافي ربح قدره 45 مليون دولار في الربع الثاني من 2019.

68٪ انخفاض أرباح الشركات السعودية

أوضح التقرير أن صافي إجمالي أرباح الشركات المدرجة في البورصة السعودية شهد انخفاضا حادا بنسبة 68,3٪ وصولا إلى 9,5 مليارات دولار في الربع الثاني من 2020 مقابل 29,9 مليار دولار في الربع الثاني من 2019. ومن حيث القيمة المطلقة، انخفضت الأرباح الفصلية بمقدار 20,4 مليار دولار، من ضمنها 18,1 مليار دولار نتيجة لانخفاض أرباح قطاع الطاقة. وشملت القطاعات الرئيسية الأخرى التي سجلت انخفاضا في الأرباح على أساس سنوي قطاعات المواد الاساسية والمرافق العامة والبنوك والنقل. من جهة أخرى، سجل قطاع التأمين نموا جيدا في الأرباح التي زادت ثلاثة اضعاف تقريبا لتصل إلى 281,6 مليون دولار. كما شهدت القطاعات الاستهلاكية غير الدورية مثل الأغذية والمشروبات، وتجزئة الأغذية والرعاية الصحية نمو أرباحها خلال الربع الثاني من 2020 ما ساهم في تعويض بعض من تلك التراجعات التي شهدتها القطاعات الأخرى خلال تلك الفترة.

مليارا دولار مكاسب الشركات القطرية

قال التقرير ان إجمالي أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر تراجع بنسبة 18,8٪ خلال الربع الثاني من 2020، حيث بلغ 2,04 مليار دولار مقابل 2,51 مليار دولار في الربع الثاني من 2019.

ويعتبر ذلك أحد أقل مستويات التراجع في الأرباح الفصلية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والذي تسبب فيه في المقام الأول انخفاض أرباح قطاعات السلع الرأسمالية والبنوك والتأمين، وهو الأمر الذي قابله جزئيا نمو أرباح قطاعات العقارات والمواد الأساسية والأغذية والمشروبات خلال هذا الربع.

وتراجعت ارباح قطاع البنوك القطرية 13٪ في الربع الثاني من 2020، حيث بلغت 1,45 مليار دولار ما يمثل 72٪ من إجمالي أرباح البورصة خلال الربع الثاني.

شركات أبوظبي الأقل تراجعاً بالأرباح

أشار التقرير الى ان الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية شهدت أقل معدل تراجع في صافي أرباحها خلال الربع الثاني من 2020 بانخفاض بلغت 12,7٪، حيث بلغ 2,3 مليار دولار مقابل 2,6 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2019. وتماشيا مع بقية أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، سجل قطاع البنوك المدرجة في بورصة أبوظبي أكبر معدل تراجع في صافي الأرباح حيث بلغ إجمالي أرباح القطاع 1,1 مليار دولار مقابل 1,6 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2019، أي بانخفاض سنوي 429 مليون دولار أو ما نسبته 27,6٪. وجاء قطاع المرافق العامة ثانيا، بانخفاض أرباحه بقيمة 112,4 مليون دولار ليسجل بذلك خسائر بقيمة 55,8 مليون دولار خلال الربع الثاني من 2020. وكانت قطاعات الطاقة والمواد الاساسية والخدمات الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والأدوية من بين القطاعات الأخرى التي سجلت خسائر خلال هذا الربع.

الشركة الشرقية القابضة (ش.م.ك.م)
Orient Holding Company (K.S.C.C)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31

يتشرف مجلس إدارة الشركة الشرقية القابضة (ش.م.ك.م) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 ، والمزمع عقده في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2020/09/08 ، في مقر الشركة الكائن في مدينة الكويت – منطقة القبلة – شارع فهد السالم – برج أوتاد – الدور ١٤ للنظر في البنود الواردة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة الشرقية القابضة الكائن في برج اوتاد ، شارع فهد السالم ، الدور 14 ، هاتف 22493361 – 22493360 لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة (من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الرابعة عصراً).

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة
الشركة الشرقية القابضة
(ش.م.ك.م)

www.orient.com.kw